العرب
الجمعة 2021/07/16
السنة 44 العدد 12121

الجماعات الإرهابية تتحرك للاستثمار في الأزمة السياسية بتونس

السفارة الأميركية تحذر من وقوع عمليات إرهابية في البلاد

يطفو شبح الإرهاب مرة أخرى على سطح المشهد التونسي، بالموازاة مع استمرار الأزمة السياسية بين رؤوس السلطة التي عمقتها تداعيات الجائحة الصحية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ما يمثّل أرضية ملائمة بحسب الخبراء والمراقبين لتنامي التهديدات الإرهابية ومزيد إدامة الأزمات في البلاد.

خالد هدوي

تونس – تحاول المجموعات الإرهابية المتمركزة بالمرتفعات التونسية استغلال الارتباك السياسي القائم بالبلاد لتنفيذ مخططاتها وعملياتها الإرهابية، بهدف زعزعة استقرار التونسيين وأمنهم، حيث حذرت السفارة الأميركية من ضربات إرهابية محتملة في البلاد تتزامن مع حالة من الانسداد السياسي بين مكونات السلطة.

وأصدرت الولايات المتحدة تحذيرا لمواطنيها من السفر إلى تونس بسبب تفشي وباء كورونا ومخاطر الإرهاب.

وحثّت السفارة الأميركية مواطنيها الراغبين في برمجة سفر إلى الخارج على الاطلاع على تحذيرات السفر المتعلقة بمخاطر الإرهاب في تونس، مذكرة بأنه لا يتعين الاقتراب لمسافة لا تقل عن 30 كلم من الحدود التونسية – الليبية والمناطق الجبلية بما في ذلك مرتفعات جبل الشعانبي ومنطقة الصحراء جنوب رمادة مذكرة بأنها منطقة عسكرية مغلقة.

خليفة الشيباني

الإرهاب يريد إنهاك الدول التي تعيش أزمات سياسية

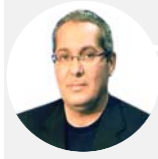

رافع الطبيب

الضربة المحتملة هي رسالة لإعادة صياغة الاتفاق السياسي

وشملت تحذيرات السفر منطقة جندوبة وجنوب عين دراهم من الجانب الغربي للطريق الوطنية عدد 15 ومدينتي الكاف والقصرين المحاذيتين للحدود الجزائرية وسيدي بوزيد (وسط).

وحسب السفارة، تواصل مجموعات إرهابية التحضير لعمليات إرهابية محتملة قالت "إنها تستهدف الأماكن السياحية ومراكز النقل والمتاحف والنزل والمسارح والمطاعم وأماكن العبادة والمراكز التجارية والأسواق والمنشآت العمومية وقوات الأمن".

وأشارت إلى أن حالة الطوارئ المعلنة في تونس تمنح قوات الأمن سلطات أكبر للحفاظ على السلم الاجتماعي وتمكن الحكومة من التركيز على مكافحة الإرهاب، منبّهة أن "للحكومة الأميركية إمكانات محدودة لتوفير خدمات طوارئ لمواطنيها في مناطق معينة بتونس"، مشددة على ضرورة حصول موظفي الحكومة الأميركية على ترخيص خاص عند السفر خارج إقليم تونس الكبرى.

وحسب الخبراء، فإن المشهد المأزوم، في أبعاده السياسية والاجتماعية والصحية، يمثل للجماعات الإرهابية مناخا ملائما يساعدها على التحرك والقيام بالأعمال الإرهابية.

وأفاد العميد خليفة الشيباني الخبير في الشؤون الأمنية أن "تحذيرات السفارة الأميركية يمكن أن تتوفر على جانب من الصحة، ويمكن ألا تحدث، وهذا لا ينفي أنه ثمة تهديدات إرهابية بالنظر إلى الأوضاع الإقليمية والدولية والأوضاع في الساحل والصحراء".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "قاعدة تنظيم داعش تتوسع وهناك تهديدات قائمة أيضا في الجنوب الليبي، والإرهاب يعيش أساسا في البلاد التي فيها هشاشة اقتصادية ومادية، على غرار تونس التي تعاني من وباء صحي وغباء سياسي ما يمكن أن يكون أرضية خصبة لذلك".

وتابع العميد الشيباني "عدم الاستقرار السياسي وإنهاك الطبقات الاجتماعية وحالة الاحتقان الاجتماعي وتردي الأوضاع كلها عوامل تشجّع على تنامي التهديدات الإرهابية"، قائلا "الإرهاب يريد إنهاك الدول التي تعاني بالأساس من تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".

وأردف "اليوم هناك إعادة انتشار لداعش في كامل أفريقيا، وشمال القارة ليس في مأمن من التهديدات الإرهابية".

ولا تزال تونس تتخبط في الأزمات، في ظل حالة العطالة السياسية المسجلة بخصوص تنظيم حوار سياسي وطني بين مكونات المشهد يضمن إرساء تفاهمات جديدة ويقطع مع واقع المناكفات والخلافات بين الرئاسات الثلاث.

ويرى مراقبون أن المناخ السياسي المضطرب بين رؤوس السلطة في تونس من شأنه أن يدفع المجموعات الإرهابية إلى تكثيف نشاطها لبث الفوضى وإرباك جهود المؤسستين الأمنية والعسكرية.

ويعتبر هؤلاء أن النشاط الإرهابي يستقوي بالخلافات السياسية، ويجعل من الصراعات والمناكفات عاملا محفّزا على تنفيذ عملياته واستهداف قوات الأمن، فضلا عن سوء إدارة الأزمات والأداء السياسي الضعيف لصناع القرار.

وأفاد الناشط السياسي رافع الطبيب في تصريح لـ"العرب"، أنه "لم يتم التطرق بشكل واضح إلى ما اعتمدته السفارة الأميركية، وفيما إذا كانت هذه المعلومات استخباراتية، ولكن هذه الفترة في تونس معروفة عموما بتصاعد العمليات الإرهابية لضرب القطاع السياحي على غرار ما وقع في نزل بمدينة سوسة منذ سنوات، وعمليات أخرى بجبل سمامة وغيره".

وفي سؤاله حول علاقة العمليات الإرهابية بالاضطرابات السياسية التي تشهدها البلاد، قال الطبيب "الأفق السياسي منفجر الآن، ما يعني أن هذه الضربة الإرهابية المحتملة لن تكون لا ذات بعد استراتيجي ولا لإرباك القوى الأمنية، بل هي رسالة سياسية تتقاطع مع الداخل لإعادة صياغة الاتفاق السياسي، أو الإقرار بوجود قوة طرف دون سواه داخليا وإقليميا"، مضيفا "اليوم يريدون استغلال انشغال الجيش التونسي الذي يملك عماد الصراع ضد الإرهاب، بالمشاركة في عمليات التلقيح ضد كورونا وضرب مواقع معينة".

وتابع "الإرهاب الآن هو الذراع العملياتية للأطراف الموجودة في الساحة، وعندما تتعطل أدوات الحوار يلتجئون إلى الإرهاب، وهذه العمليات لو وقعت ستعيد توزيع الأوراق من جديد، ولكن في نفس الوقت هناك أطراف أخرى استغلت هذه الفترة ومرّرت جملة من القوانين".

واستطرد "هناك أطراف تقول إنها تسعى نحو الحوار، ولكن في نفس الوقت هي تعطّل سير هذا الحوار".

وتعيش تونس أزمة سياسية حادة بين رؤوس السلطة بعد انتخابات عام 2019، وزاد حجم الخلافات بصراع الصلاحيات الذي أججه التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي في وقت سابق.

آفة الإرهاب تتغذى من الصراعات السياسية

حرب إلكترونية تطيح بضباط كبار في الجيش الجزائري

صابر بليدي

الجزائر – أفقدت إحالة الأمين العام لوزارة الدفاع الجزائرية، على السجن المؤقت في انتظار التحقيق معه، معسكر الحرب الإلكترونية الدائرة في البلاد خلال السنوات الأخيرة، أحد عناصرها المهمة، خاصة وأن القرار ألبس رداء الوقوف وراء حملة مغرضة ومهددة للاستقرار والوحدة الوطنية، وجاء بعد العقوبة القاسية الصادرة في حق مدير الأمن الداخلي السابق الجنرال واسيني بوعزة.

وذكرت تقارير محلية بأن 30 جنرالا والعشرات من العقداء يتواجدون رهن السجن بتهم مختلفة، كان آخرهم مدير الصناعات العسكرية السابق الجنرال رشيد شواقي، الذي أودع السجن في بحر هذا الأسبوع.

ووجّه القضاء العسكري، خلال السنوات الأخيرة للجنرال عبدالحميد غريس، تهمة الوقوف وراء حملة إلكترونية هددت وحدة واستقرار البلاد، وافتعال تيار معادي يشحن الضغائن بين إثنيات المجتمع.

وشغل الجنرال غريس، منصبه بإيعاز من القائد السابق للجيش الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، وظهر بمعية كبار قادة المؤسسة العسكرية إلى غاية الأشهر الأخيرة، رفقة الرئيس عبدالمجيد تبون وقائد أركان الجيش الجنرال سعيد شنقريحة، قبل أن يحال على السجن المؤقت والشروع في التحقيق معه في عدة ملفات، أبرزها الوقوف وراء تيار سياسي شعبي تأسس على منصات التواصل الاجتماعي، خلال ذروة احتجاجات الحراك الشعبي، ويتمثل فيما عرف بـ"الباديسية النوفمبرية".

وشكلت الباديسية النوفمبرية التي اشتقت تسميتها من المصلح الاجتماعي والديني خلال فترة الاستعمار الفرنسي عبدالحميد بن باديس، ومن شهر نوفمبر الذي اندلعت فيه ثورة التحرير العام 1954، وعاء شعبيا داعما للسلطة الانتقالية التي خلفت تنحية الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وشكلت مرجعية تعاطف معها قطاع من الجزائريين المؤمنين بالتوجه المحافظ.

وطيلة السنوات الأخيرة استعمل التيار، سلاحا إلكترونيا لانتقاد وتشويه التيار الديمقراطي والحراك الشعبي ومنطقة القبائل والمعارضين السياسيين في الخارج، فضلا عن الناشطين السياسيين البارزين في الداخل، وذهب إلى حد وضع مخطط لمشروع "صفر قبائل" الرامي إلى إزاحة الجزائريين من أصول أمازيغية من المؤسسات والهيئات والشركات الحكومية.

وعلى الرغم من بقاء الجنرال عبدالحميد غريس في منصبه إلى غاية شهر مارس الماضي، حيث تقرر إقالته من منصبه، فإن الرجل القوي في المرحلة السابقة، مدير الأمن الداخلي السابق الجنرال واسيني بوعزة، صدرت في حقه عقوبات قاسية من طرف القضاء العسكري بتهم مماثلة، منها عقوبة 15 عاما سجنا نافذا، وتجريده من رتبته العسكرية (جنرال) إلى رتبة جندي، مع حجز جميع ممتلكاته.

وظلت الحرب الإلكترونية، واحدة من الأسلحة القوية في المعركة السياسية التي تشهدها البلاد منذ بداية احتجاجات الحراك الشعبي في فبراير 2019، حيث قامت قيادة الجيش السابقة بإنشاء مديرية خاصة واقتناء تجهيزات متطورة، لمتابعة صفحات المعارضين والناشطين، بالإضافة إلى إنشاء جيش وخلايا إلكترونية تضطلع بتشويه الحراك والمعارضة ومنطقة القبائل، وتؤسس لصراع عرقي بين الإثنيات خاصة العرب والأمازيغ.

وأعلنت شركة فيسبوك في تقريرها الأخير الصادر في شهر يونيو الماضي، عن غلق 130 حسابا و221 صفحة و35 مجموعة على موقعي "فيسبوك" و"إنستغرام" في الجزائر، وبررت ذلك بكون تلك الصفحات "مزيفة ومضللة، ويقف وراءها أشخاص مقربون من السلطة".

وأوضحت أن "تلك الحسابات مزيفة ولكنها تدار من الجزائر، ومن قبل أشخاص عمل بعضهم في الحملة الانتخابية للرئيس عبدالمجيد تبون، عام 2019، وهو ما يؤكد المزاعم التي رفعها في وقت سابق ناشطون معارضون حول تضييق الشركة على صفحاتهم، ونفذوا عدة وقفات احتجاجية أمام مقار الشركة في فرنسا والولايات المتحدة.

ووضعت الحكومة مؤسسات مختصة وأجهزة رقابية في مؤسسات أمنية، من أجل متابعة نشاط ومحتوى الشبكات المذكورة، وكثيرا ما تحولت إلى مصدر تهم قضائية وجهت للعديد من الناشطين، فيما برزت في المقابل حسابات ومجموعات نشيطة تقوم بمهاجمة وتشويه كل من يعارض السلطة، وحملت العديد من الشعارات على غرار "الباديسية النوفمبرية".

تقرير لشركة فيسبوك يقول إن المحتوى المنشور يتميز بكونه داعما للجيش وناقدا للمعارضين الجزائريين في الخارج

وذكرت شركة فيسبوك، أن "أصحاب هذا النشاط حاولوا الظهور كمواطنين جزائريين ومغاربة، وأنها أيضا حسابات مزيفة تتظاهر بأنها من المعارضة أو من الأقلية الأمازيغية في الجزائر، كما تستغل العلاقات المتوترة بين الجزائر والمغرب، لتأجيج الأحقاد بين الشعبين، وتتظاهر باستهداف الجزائر من طرف المغاربة".

وأضافت، بأن "المحتوى الذي نشرته هذه الصفحات، يتميز بكونه داعما للجيش الجزائري، وناقدا للأقليات العرقية والمعارضين الجزائريين في الخارج، وأن الجهات التي تقف وراء هذه الحسابات المزيفة، أنفقت الكثير من المال من أجل الترويج لها".

واستطاعت شبكات التواصل الاجتماعي استقطاب الرأي العام الجزائري خلال السنوات الأخيرة، لاسيما في ظل أزمة واهتزاز صدقية الإعلام التقليدي في البلاد، وباتت الأنظار في الغالب تتجه إلى محتوى تلك المنصات لمتابعة الأحداث، الأمر الذي حوّلها إلى فضاء استراتيجي تدار فيه معارك السلطة والمعارضة، خاصة وأن مؤسسات وشخصيات بارزة عملت على استغلاله منذ الجدل المثار حول ترشح بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة في 2018.

ولفت تقرير شركة فيسبوك، إلى أن "أزيد من ثلاثة ملايين مستخدم تابعوا حسابا واحدا من هذه الصفحات، كما قدر عدد من استقطبتهم في إنستغرام بـ11 ألف متابع".

وأشار تقريرها الشهري إلى أن هذا "السلوك الزائف المنسق" شمل أيضا، ثلاث دول عربية أخرى، وهي العراق والأردن والسودان، التي عرفت هي الأخرى "توجيها وتلاعبا بالنقاش العام من أجل خدمة أهداف استراتيجية".

سقوط مدوّ

المغرب متمسك بالتزاماته في الحد من الهجرة غير الشرعية

الرباط – شرع المغرب في تشييد سياج حديدي عازل بمحاذاة مدينة سبتة الواقعة شمال المملكة والخاضعة للإدارة الإسبانية، في إطار جهوده المتواصلة لمحاربة الهجرة غير الشرعية وتشديد الخناق على المهاجرين الراغبين في العبور نحو أوروبا.

وكشفت صحيفة "إلفارو دي سبتة" أن المغرب بدأ في أعمال تشييد هذا السياج الحديدي، لتصبح بذلك المدينة محاطة بثلاثة أسوار اعتراضية ضخمة تصد المهاجرين غير النظاميين.

واعتبر حقوقيون أن قرار السلطات المغربية لبناء حواجز حديدية بشاطئ تاراخال، جاء من أجل تقوية مراقبته لحدوده مع سبتة المحتلة بعد أزمة العبور الجماعي الذي شهدته المنطقة، وأكد هؤلاء أن المغرب متشبث بالتزاماته في الحد من الهجرة غير النظامية.

في المقابل أعلنت السلطات الإسبانية بمدينة سبتة المحتلة في الشهر الماضي عن مشروع جديد لمنع تدفق المهاجرين غير النظاميين عن طريق إزالة الرمال من على طول حاجز الأمواج وتعزيز السياج الحدودي بالشفرات الحادة.

وسينطلق المشروع في أكتوبر المقبل لنقل 12 ألف متر مكعب من الرمال الموجودة على طول كاسر الأمواج بسبتة حتى تغمر المياه كل الحاجز إلى غاية نقاط تواجد الحرس المدني.

ويعاكس هذا المشروع ما أعلنه وزير الخارجية الإسباني في وقت سابق بخصوص عزمهم إزالة هذه الشفرات الحادة من السياج الحدودي بسبب الإصابات البالغة التي تخلفها في صفوف المهاجرين.

وتأتي هذه الخطوة بعد أن نجح حوالي 8 آلاف مهاجر في التسلل منتصف مايو الماضي إلى سبتة بطريقة غير شرعية، حيث اتهمت مدريد حينها الرباط بالتغاضي المتعمد عن اعتراض المهاجرين، عبر تخفيف القيود الأمنية في محيط المدينة.

وفي حادث هو الأول من نوعه منذ عقود تدفق الآلاف من المهاجرين إلى شاطئ مدينة سبتة سباحة انطلاقا من تطوان والفنيدق شمال المغرب. وقالت وسائل إعلام إسبانية إن من بين النازحين المئات من الأطفال والقاصرين الذين عبروا البحر بمفردهم.

وعكس الحادث خطورة عدم التنسيق بين البلدين بشأن الملفات الأمنية وقضايا الهجرة التي تعتبر مسألة مهمة لا تستطيع مدريد أن تختار منها ما تريد وتستبعد ما لا تريد.

حقوقيون يقولون إن قرار السلطات المغربية بناء حواجز حديدية يؤكد على التزامات الرباط في الحد من الهجرة غير النظامية

واتهمت الرباط مدريد بمحاولة إقحام الاتحاد الأوروبي في الأزمة القائمة بين البلدين عبر توظيف ملف الهجرة، لأجل تشتيت الانتباه عن محور الخلاف وأسبابه الحقيقية، والمتمثلة في استقبال جارتها الشمالية لزعيم جبهة البوليساريو الانفصالية إبراهيم غالي بجواز سفر مزور من أجل العلاج.

وبعد موجة الهجرة غير المسبوقة التي شهدتها المنطقة، أقدمت السلطات المغربية على تعزيز عناصر المراقبة قرب معبر الفنيدق الذي لا تفصله عن المنفذ البحري لمدينة سبتة سوى 5 كيلومترات.

ويرى متابعون لقضايا الهجرة أن تشييد المملكة المغربية للجدار الحديدي الجديد، الذي من شأنه أن يحد من تسلل المهاجرين نحو معبر سبتة المحتلة، يعدّ خطوة للتعبير من الرباط عن حسن نيتها واستمرارها في التعهّد بالتزاماتها بشأن محاربة ظاهرة الهجرة غير النظامية.

ويعمل المغرب منذ سنوات طويلة على مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تمكن منذ 2017 من إحباط أزيد من 14 ألف محاولة للهجرة، وتفكيك 5 آلاف شبكة للتهريب، فضلا عن إنقاذ أكثر من 80 ألفا و500 مهاجر في عرض البحر، حسب أرقام وزارة الخارجية المغربية.

وسبق أن رفضت الرباط التشكيك في الجهود التي تبذلها في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي، من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية، وذلك بعد القرار الذي صادق عليه البرلمان الأوروبي حول "توظيف مزعوم للقاصرين من طرف السلطات المغربية" في الأزمة الثنائية بين المغرب وإسبانيا.